● المطالبة الفلسطينية بوقف الاستيطان الصهيوني مع بدء العملية التفاوضية، ثم التراجع عن ذلك.

● المطالبة الفلسطينية بترؤس منظمة التحرير الفلسطينية للوفد الفلسطيني في المفاوضات متعددة الطرف (مؤتمر موسكو) والانسحاب من المؤتمر، ثم التراجع عن ذلك.

● المعارضة الفلسطينية لطلب اسرائيل الحصول على ضمانات قروض أميركية بعشرة مليارات دولار، لاستيعاب هجرة اليهود السوفيات، ونشوء مشكلة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل (حكومة اسحق شامير) حول الموضوع، والتهديد بأن الفلسطينيين لن يعودوا الى المفاوضات اذا وافقت واشنطن على منح القروض، ثم التراجع عن ذلك.

● التهديد الفلسطيني بعدم المشاركة في المفاوضات (الجولة التاسعة) اذا لم يتمّ اعادة الفلسطينيين المبعدين الى جنوب لبنان، تطبيقاً لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، ثم التراجع عن ذلك.

ولقد نشأت ازاء هذه القضايا نظريتان، الاولى تقول بأن التراجع عن المشاركة في المفاوضات، لأي سبب طارىء أمر خاطىء، ويمكن الانسحاب من المفاوضات، فقط، حين يتم السعي لفرض حل لا يقبله الشعب الفلسطيني. ونظرية ثانية تقول أن التشدّد أثناء المفاوضات، وبقضايا نابعة من المفاوضات نفسها، هو أحسن السبل لتحسين شروط التفاوض الفلسطيني، مع الأخذ في عين الاعتبار ان الانسحاب من المفاوضات، أحياناً، هو جزء من العملية التفاوضية وليس تخلّياً عنها. وقد برز التمايز بين هذين الرأيين، أكثر فأكثر، مع تطور العملية التفاوضية. والأمر الهام في هذه المسألة، ان التمايز بين الرأيين أصبح مطروحاً داخل إطار المؤيدين لعملية التفاوض، ولم يعد هذا التمايز حكراً على المؤيدين والمعارضين.

في مواجهة هذا الموقف الفلسطيني، كان هناك موقف اسرائيلي معاكس تماماً، وقد شاءت الظروف ان يعبّر الموقف الاسرائيلي عن نفسه عبر مؤسستيه الاساسيتين: مؤسسة الليكود (اسحق شامير) ومؤسسة حزب العمل (اسحق رابين). وبالرغم مما بين المؤسستين من تباين ايديولوجي، بين فكرة اسرائيل الكبرى (الليكود) وبين فكرة الاستعداد لقبول حل اقليمي (العمل)، فإن المسار العملي لطروحات الطرفين يتجه نحو مصب واحد. فحين يرفض الطرفان اعتبار اسرائيل دولة محتلة لأراضي الشعب الفلسطيني (العام ١٩٦٧)، فإن الفارق الايديولوجي بينهما يصبح غير ذات قيمة. وحين يرفض الطرفان فكرة السيادة على الارض والمياه للشعب الفلسطيني، من خلال اقتراح شامير لحكم ذاتي اداري، واقتراح رابين بتقسيم الارض الى ثلاثة أقسام، قسم يديره الفلسطينيون، وقسم يديره الاسرائيليون، وقسم بادارة مشتركة، فإن الفارق السياسي بين الطرفين يصبح غير ذات قيمة.

وقد أدّى هذا الطرح الاسرائيلي، والمستند الى ان اسرائيل دولة غير محتلة، الى المساس بفكرة الانسحاب الاسرائيلي، والى المساس بفكرة السيادة، والى المساس بمضمون «الحل النهائي». وحتى معالجة قضايا من نوع حقوق الانسان (القتل ـ الابعاد ـ الاعتقال ـ العقاب الجماعي ـ نسف البيوت) أصبح الطريق أمامها مسدوداً، فما دامت اسرائيل دولة غير محتلة، فإن اتفاقية جنيف الخاصة بشؤون الاحتلال والمحتلين لا تنطبق عليها.

وبهذا التناقض بين وجهتي النظر الفلسطينية والاسرائيلية، وبسبب تغييب الأساس